

يرد عليه ما اذا طال الرجعية على العلة المزوج بلا وطى فان  
العدة لا تسقط ولا رجعة له بعد الاقرا والاشهر كالمزوجة  
والزواج واصليهما وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ودخل  
في لانه ما اذا وطيت بغيره فحلت ثم طلقها فان لم الرجعة  
في عدة الحمل على الاصح مع انما ليست في عدته ولكن لم تسقط  
عدتها ويشترط في الرجوع وهو الركن الثاني اختيارا اهلية  
النكاح بنفسه وان يوافق على انما تصح رجعية سكران  
وسفيه ونحوه لا يجوزون بذكره ولو كان من جنس وقد وقع  
عليه طلاق رجعة حيث يزوج به بان يحتاج اليه بشرط  
في الصيغة وهو الركن الثالث لفظي بمراد وفي معناه  
وامر في القرض وذلك اما صريح وهو ردك لي ورجعتك  
وارجعتك وارجعتك وامسكتك لسررتك في ذلك  
وورودها في الكتاب والسنة وفي معناه سائر ما استق  
من مصادرهما كانت مراجعة وما كان بالتحية وان  
احسن الوصية واما لثانية لقر وجنتك ونكحتك ويشترط  
فيها تحرير وعدم تاقبت فلو قاله مراجعتك ان سبت فقلت  
سبتك او مراجعتك شهر لم تحصل وسن استراد عليها هو

من

من خلاف من اوجبوا ان لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح  
التسابق وانما وجب الاستراد على النكاح لان نبات الفراش  
وهو ثابت هنا **نسيبه** قد علم مما تقدم ان الرجعية لا تحصل  
بفعل غير الكتابه واستارة الاخرس المفزعة كوطى وقعدة  
وان نوي له الرجعية لعدم ذلك لانه عليها **فانما انقضت**  
**عدتها** بوضع حمل او اقرا او اشهر **كان له إعادة نكاحها**  
**بعقد جديد** بشرطه المتقدمه في بابها بسينونتراج وحقق  
في انقضاء العدة بغير اشهر من اقرا او وضع اذا انكز فتنه  
في ذلك ان امكن وان خالف عدتها لان العدة مؤتمتات  
على ارجا من وخرج بانقضاء العدة غيره كمنسب واستلاد  
فلا يقبل قولها الابنية وبغيا لا شهر انقضاءها بالاشهر  
وبالامكان ما اذا لم يكن لصفر ياس او غير فيصدق بمينه  
وبان انقضاءها بوضع لتام سنة اشهر وخطبتين من  
حين امكان اجتماعهما بعد النكاح ولمصور ما بين وعشرين  
يوما وخطبتين ولمصنعة بتامين يوما وخطبتين وبقرا  
مرة طلقت في طهر سبق بحيض باثنين وثلاثين يوما  
وخطبتين وباحيض بسبعة واربعين يوما وخطبة لغير